جامعة تكريت

كلية الزراعة

قسم الاقتصاد والارشاد الزراعي

المرحلة الاولى

مجتمع ريفي / العملي

المحاضرة الخامسة

مدرس المادة

م.م سارة سعيد لطيف

9-صيانة واستصلاح الاراضي الزراعية : يعد استغلال الاراضي الزراعية باستمرار وبطرق غير واعية من اهم العوامل المؤدية الى تدهور خصوبتها وانخفاض انتاجيتها ، لذلك تعد عملية صيانة التربة والمحافظة على نوعيتها او زيادة انتاجيتها من خلال عمليات استخدام الوسائل العلمية كالري العلمي وحسب حاجة المحاصيل المزروعة والبزل المستمر واضافة المواد العضوية او زراعة الارض حسب تكوينها الطوبوغرافي .. الخ . كل هذه الاجراءات فضلا عن استخدام البذور المحسنة والاسمدة الكيمياوية والمبيدات الحشرية والمرضية والوسائل العلمية الاخرى تؤدي الى رفع انتاجية وحدة المساحة من الارض الزراعية وهو ما نسميه بالتوسع العمودي في الزراعة .

اما عملية استثمار مساحات جديدة من الارض لم تزرع من قبل او استصلاح واستزراع اراضي جديدة ، سواء نتيجة استخدام المكننة الزراعية او اقامة مشاريع الري والبزل ، كل هذه العوامل تؤدي الى ما نسميه بالتوسع الافقي في الزراعة .

ان كلا من استخدام التكنولوجيا الحديثة لزيادة انتاجية وحدة المساحة او التوسع الافقي في الزراعة هب عوامل ضرورية لإحداث التنمية الزراعية المنشودة .

10-التخطيط للتنمية الزراعية : ان تحقيق برامج التنمية الزراعية لأهدافها المرجوة يؤلف واحدا من اصعب الواجبات التي تجابه البلدان النامية ، ولذلك ربما كان من الاجدر ان يوضع التخطيط للتنمية الزراعية على راس عواملها الاساسية فاذا اريد للتنمية الزراعية النجاح فانه يجب اعتماد التخطيط العلمي السليم الذي ينطلق من مبدا الديمقراطية في اعداد خطط شاملة ومتكاملة للقطاع الزراعي وبمديات متباينة لكي توضع من خلالها معالم السياسة الزراعية وتحدد الاولويات والاجراءات المتعلقة بالتنفيذ والمتابعة المستمرة .

مبادئ احداث التنمية الريفية

المقصود بالمبادئ في تنمية المجتمع الريفي ، تلك القواعد العامة التي يجب مراعاتها عند العمل مع المواطنين في المجتمعات الريفية المحلية .ويمكن حصر اهم المبادئ العامة لتنمية المجتمع الريفي فيما يأتي:-

1-الاستثارة : يمكن ان تبدا عملية استثارة المواطنين للبدء في عمليات التنمية من داخل المجتمع الريفي او من خارجه ، اي انها قد تبدا نتيجة الشعور بعدم الارتياح والرغبة في الاصلاح او التغيير من جانب بعض المواطنين المحليين ، كما انها قد تبدا نتيجة لتدخل بعض المواطنين من خارج المجتمع الريفي بهدف استثارة اهتمام المواطنين المحليين للبدء في عملية الاصلاح ، وفي كلتا الحالتين لن تبدا عجلة التنمية في السير الا اذا توافر شرطان اساسيان :

أ –شعور عدد كاف من المواطنين المحليين بعدم الرضا عن الاحوال الموجودة ورغبتهم في تغيير الاوضاع .

ب- قدرة هؤلاء المواطنين على المساهمة الفعالة وبنحو منظم في العمل التنموي وعدم الاكتفاء بإظهار السخط والنقد والكلام السلبي.

2-اشتراك الاهالي : وسواء كانت الاستثارة من الداخل او الخارج فان اشتراك المواطنين الريفين بكل فئاتهم في عملية تنمية مجتمعهم وفي جميع مراحلها مبدا اساسي وحيوي ، وذلك لثلاثة اسباب هي :-

أ-يتعلم المواطنون كيف يحلون مشكلاتهم محليا اذا ما ساهموا فعليا في عملية الاصلاح ، فالمواطنون عندما يجتمعون ويناقشون ويقررون وينفذون ويقيمون فان ذلك يخلق منهم – بمرور الزمن – مجتمعنا اكثر قدرة على اصلاح حاله والاهتمام بشؤونه المحلية .

ب- يؤدي اشتراك المواطنين في عمليات التنمية الى مساندتهم لتلك العمليات والاهتمام بها ومؤازرتها مما يجعلها اكثر ثباتا واعم نفعا.

ج- يكون المواطنون المحليون عادة اكثر احساسا من غيرهم بما يصلح وما لا يصلح لمجتمعهم ، فاشتراكهم في برامج التنمية ورضاهم عنها يكون بمثابة المؤشر الحساس الذي يوجه القائمين على هذه البرامج الى مشروعات المناسبة والوسائل الملائمة ، فيسير هؤلاء حثيثا اذا ما لمسوا استجابة من الاهالي ويتراجعون او يؤجلون ، او يعيدون النظر او يزيدون الشرح والتوضيح اذا ما لمسوا من الاهالي ترددا او نفورا.

3- الاستعداد : قبل البدء باي مشروع تنموي زراعي يجب التأكد من استعداد المواطنين للقيام به او المساهمة فيه ، ولكي يتأكد المشرف على المشروع التنموي من قدرة الاهالي على القيام بالمسؤولية ،عليه ان يدرس امكانياتهم المادية والبشرية والنفسية لكي يطمئن الى نجاحهم ، وعلية ان يعرف الجماعة القائمة بالمشروع بكل نواحي القوة والضعف واحتمالات النجاح والفشل ، لان ذلك من شانه زيادة فاعلية هذه البرامج ويعمل على ارسائها على قاعدة قوية تضمن لها النجاح .

4-الحركة : يقصد بالحركة لن يسير المشرف على برامج التنمية الزراعية بالعمل بالسرعة التي يتحملها المجتمع فلا يسرع عن الناس فيتركوا له المسؤولية ولا يبطئ عنهم فيفقدوا حماسهم واندفاعهم للعمل وينفضون عن المشروع . على انه ليس من اليسير التأكد من سرعة التقدم الواجبة في عمليات التنمية الريفية عامة والزراعية منها خاصة وذلك لاتساع الهوة الفاصلة بين امال المواطنين من ناحية وقدرتهم على العمل والمساهمة الايجابية من ناحية اخرى.

5-التنظيم : يجب ان يراعي المشرف على البرنامج التنموي المرور في مراحل تنمية المجتمع –مرحلة بعد اخرى – في كل مشروع يتناوله في اثناء عملة .

عليه مراعاة ان يبدا مع الاهالي ببحث مشروع التنمية من جميع جوانبه ، ثم الانتقال الى تشخيص الحالة ثم وضع الخطة المناسبة ثم القيام بالتنفيذ فالتقويم . وبهذا فقط يضمن المشرف نجاح اغلب المشروعات التنموية من ناحية واستفادة المواطنين منها من ناحية اخرى .

6-العلاقات المهنية : يجب ان تكون العلاقة بين المشرف على المشروع التنموي والمواطنين علاقة مهنية قدر الامكان ، فلا تكون وثيقة بدرجة يفقد المشرف بها بعض نفوذه وحيادة اذا ما تطلب الموقف ذلك ، ولا تكون ضعيفة بدرجة تجعل الاهالي يترددون في الرجوع اليه اذا ما ارادوا ذلك في شان من شؤونهم ، اي ان عليه ان يكتسب ثقتهم واحترامهم بدرجة تجعلهم يستجيبون له ويطيعونه في تنفيذ توصياته بشان البرنامج التنموي.

7-الرجوع للخبراء : يجب على المشرف على البرنامج التنموي الزراعي او غيره الرجوع الى المختصين كل في مجاله كلما احتاج الى ذلك ، فيستعين بالأخصائيين التربويين عند دراسة المشروعات التربوية ، والاطباء عند دراسة المشروعات الصحية وبالزراعيين عند دراسة المشروعات الزراعية وهكذا .

8-التنسيق بين جهود الهيئات المختلفة التي تعمل في تنمية المجتمع الريفي والتي تؤدي خدمات متشابهة تجنبا لتكرار الانشطة المتشابهة وحفاظا على الموارد المحدودة سواء الفنية او المادية ، كما ينبغي العمل من اجل الاستفادة القصوى من موارد وامكانات المنظمات التطوعية الاهلية في برامج النهوض بالمجتمع الريفي ، سواء المحلية منها او القومية او الدولية .

9-تتطلب التنمية الريفية – الاقتصادية والاجتماعية – ان تسير في خطوط متوازية مع التنمية القومية –في الاتجاهين المذكورين-وذلك لان الكثير من المشكلات المحلية لا يمكن حلها الا ببرامج شاملة على المستوى القومي ، لهذا يلزم ان تتفق الخطط التي تحدد وتنفذ على المستوى المحلي مع خطط التنمية على المستوى القومي ، ولكي يرتبط التخطيط على المستوى المحلي بأهداف التخطيط على المستوى القومي فانه ينبغي مراعاة تشكيل لجان من الخبراء والفنيين على المستويات المختلفة وتمثل فيها المستويات الادنى في المستويات الاعلى.

10- التقويم : يجب ان لا يتردد المشرف على المشروع التنموي في القيام بعمليات التقويم المستمر لما تم تحقيقه من نجاح ، على ان هذا التقويم يشمل ناحيتين : الاولى هي مدى التغيير الذي طرا على المواطنين نتيجة لاشتراكهم في عمليات تنمية مجتمعهم وتنظيمه ، والثانية مدى التغيير الذي طرا على البيئة الاجتماعية والاقتصادية نتيجة لنفس العملية .